قاعدة "الأصل" و "استصحاب الحال"
قراءة في منهج النحاة من الاستعمال إلى التعليل إلى القاعدة

الدكتور: أحمد محمد بشارات
أستاذ مساعد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد – الأردن
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية والدراسات الإماراتية، كليات التقنية العليا، أبو ظبي - الإمارات

ملخـــص:

تعدّ فكرة "الأصل" (=علة الأصل) منهجًا اتّبعه النّحاة لتقديم تفسيرات منطقية في بعض مسائل الكلم في العربية، إذ أخذ النحاة إجراء منهج تحليليّ يعتمد افتراض أو استحضار مكوّن بنيوي على أنّه "**أصل الاستعمال**" غاية إيجاد مقاربات منطقية تربط الاستعمال المنجز بالقاعدة، فـ"الأصل"–وفق النحاة- إمّا "نمطٌ لغويٌّ مهجورٌ غير أنّه أُستعمل في طور من أطوار العربية"، أو "نمط لغوي افتراضي" يجريه النحاة على معيارية الاستعمال بحيث يصحّ عدّه منجزًا لغويًا تقابليًا لاستعمالات تجري والقاعدة؛ وقد أجرى سيبيويه منهج قياسٍ افتراضي وَفْقَ عبارته:"وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلّم به" ليجعل "المكوّن" الافتراضي شاهدًا نحويًا يمثّل "أصل الاستعمال" ويصحّ الرجوع إليه في اشتقاق القاعدة والوصول إلى التعليل.

يدرس البحث علاقة الوظيفة التعليلية بين "الأصل" و"استصحاب الحال" أجْل الوقوف على منهج النحاة في إطلاق الأحكام القواعدية في المسائل التي اعتمدوا فيها فكرة التعليل بـ"الأصل"، وهل كانت أحكامهم في تلك المسائل مقنعة أو غير مقنعة؟ ويسعى البحث إلى بيان العلاقة بين فكرة "الأصل" و"أدلة النحو" (الأصول) من وجهة تسعى إلى بيان منطق التعليل بـ"علة الأصل".

كلمات مفتاحية: أصول النحو، قاعدة الأصل، استصحاب الحال

Abstract:

The original rule of the historical usage of the primary sentence is considered one of the methods that followed by the grammarians to provide a logical explanation sequence for some of the language issues. Most of the grammarians assume that there is a new sentence style that referred to an old usage in some of the sentence's structure. According to the grammarians that these old structures are being the reference rules and evidences to explain the structure of the new structure style. Also based on the grammarian approach the old structure is divided into two parts: the first, sentence structure that have been actually used in the language history. The second is an imagination assumption where such kind of structures have not been used before and therefore can be considered as a hypothetical lingual style only, **Sebaweeh** has conducted a standard approach according to his phrase "This is a an example only, it has not been spoken". It is important to know that the grammarians have followed an analytical approach to make a center point between the original rule and the semi-original rule so as to provide a logical explanation of these structure styles.

This research seeks to study the relation between the original rule and semi-original rules of the grammatical thinking. In addition, this search seeks to study the relation between the original rule and the Grammatical evidences (=OSOL)

Key Words: The original rule - the semi-original rules

بحث نظرية الأصل في الفكر النحوي قديما وحديثا

"الأصلُ واحدُ الأصول"[1]، ومعناهُ مَا يَنبغِي أنْ يكونَ عليه الشيءُ أولَ أمره، فأصلُ الشيء مادّتُه الأولى وأصلُ تكوُّنِه، كما يُعنى به "أسفلُ الشيء"[2] و"أساسُ الشيء"[3]؛ وقيل:" قَعَد في أصلِ الجبل"[4] أي في أسفلِ الجبل، والشيءُ غيرُ أصْلِه؛ مع أنَّ الأصلَ لا يخرجُ عن كونِه شيئًا، إلّا أنّه شيءٌ أصلٌ، أي أولٌ[5]. وحتى يكونَ الأصلُ أصلاً فلا بدَّ له من فرعٍ عليه؛ ومعناهُ أنّ للشيء أصلاً وفرعًا، ولو كان الشيءُ كلّه أصلاً لم يصحَّ أنْ تضيفَ "الأصلَ" إلى الشيء في قولك:" أصلُ الشيء" لأنّ الشيءَ لا ينضاف إلى نفسِه[6]، ومفادُ القول أنّ الفرعَ نظيرُ الأصل، وهو ما كثُرَ في علم النّحو من ذكر الفروع والأصول[7] تبعًا للاستعمال اللغويّ عند العرب، كأمثلة الاشتقاق فإنّها فروعٌ في اللفظ على أصلٍ واحد (= الجذر).

وفي البحث النحويّ يُطلق "**الأصل**" على الراجح بالنسبة للمرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزيئات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما يُبْنى عليه غيرُه، فالأصلُ أولُ الشيء وأقدمُه، فمتى قلت:"الأصل" فإنّك تريد أساسَ الشيء[8] وما ينبغي أنْ يكونَ عليه[9]، وضابطُ المعنى كلّه أنّك لا تريدُ معنى الفرع، فالأصلُ عكسُ الفرع من حيثُ إنَّ الفرعَ تالٍ والأصلُ أولٌ.

ويدور استعمال مصطلح "الأصل" في البحث النحوي، حول قضيتين:

إحداهما، شائعة استعملت في إجراء قواعد تُعلّلُ الفروع وتَحْمِلُها على الأصول، أو عكس ذلك، إذ استعملت علة "الأصل" –أيضًا- لحمل الأصول على فروع لها؛ فـ"الأصل" –وفق أغلب النحويين- "ما يستحقُّه الشيء بذاته تارةً، والقاعدة أخرى، والمجرد من العلامة ثالثةً، والأكثر الغالب رابعةً، والأقدم تاريخيًا خامسةً، وغيرها من المعاني، والفرعُ بخلافه"[10]؛ فـ"البناء" –مثلا- فرعٌ و"الإعراب" أصلٌ، من جهة أنّهم أقروا بدءًا أنّ حقّ الأسماء أنْ تكونَ منصرفةً، وأنْ تكونَ معربةً بحركات[11]، ومع أنّ النحويين يؤمنون بأنّ العلاقة بين الإعراب والبناء علاقة ضدٍّ –من جهة الشكل على الأقل- لا فرعٌ على أصل؛ إلا أنّهم جعلوا الإعراب أصلاً والبناء فرعًا عليه، وذلك تأسيسٌ لإجراء منطقٍ في القاعدة والتعليل يُحمل فيه ما يندرج تحت البناء ليكون فرعًا على ما يندرج تحت المعربات، فصحّ بذلك أنْ تكون الأفعال المعربة محمولة على الأسماء، من جهة أنّ أصل الأفعال بناء وأصل الأسماء إعراب[12].

وصحّ -وفق النحاة- أنْ يكون التأنيث فرعًا على التذكير، فالفارسيّ –مثلاً- يرى بأنّ "أصل الأسماء التذكير، والتأنيث ثانٍ له"[13]، وقد ذهب الفارسيّ إلى ذلك من غاية تعليل منع الصرف في الأسماء المؤنثة وجوازه في الأسماء المذكرة، وهو ما حمله إلى القول بأنّ التذكير أصلٌ، إلا أنّ الفارسيّ لم يقدّم أمثلة تثبت أنّ العربية كانت تنادي المؤنث بلفظ المذكر، ليصحّ معه القول بأنّ المذكر أصلٌ

للمؤنث، هذا فضلا عن أنّ في العربية من الأسماء ما يأتي فيه معنى المذكر والمؤنث بلفظ واحد، كقولهم "نعامة" للمذكر والمؤنث[14]، فدلّ ذلك على عدم صحة كون أحد المعنيين: المذكر والمؤنث أصلا للآخر، بل هما أصلان يعملان في المنجز على حدّ سواء.

وقد توسع النحاة بعلة "الأصل" فجعلوا الكثرة – مثلا- أصلا للشاذ، فأُسست القاعدة النحوية على منطق يعتمد كثرة الاستعمال كأصل للقلة، من ذلك حذف "لام الأمر" في أمثلة الأمر من أمثلة "**افعل**" المحمولة على "**لتفعل**"، فيرى النحاة أنّ "افعل" فرع، وأصله "لتفعل" غير أنّ أمثلة "افعل" ليست محمولة نحويًا على نظائرها في "**لتفعل**"، بل هي قائمة بذاتها استعملت حيث يكون المخاطب حاضرًا فعليًا ساعة التلفظ بـ"بطلب الأمر"؛[15] وقد أدى هذا قياس العلاقة بين الأصل والفرع وفق منهج النحاة إلى سقوط أدلة منطقية توضح أي الاستعمالات فروع على غيرها.

والثانية - وهي مدار هذا البحث - مسألة خاصّة تقيم علاقة بين استصحاب الحال و"أصل الاستعمال" وبالتحديد ذلك الاستعمال المهجور أو الافتراضي وفق عبارة سيبويه" وهذا تمثيلٌ ولم يتكلم به؛ وهي منهج يبحث وظيفة "الأصل" كمكوّن بنيوي استعمل في طور بعيد من أصل التكوّن اللغوي، أو أنّه مكوّن يفترضه النحوي بما يسمح بإقامة ربط منطقي بين المكوّن الافتراضي والمكوّن المراد وضعه تحت منطق التعليل. ووفقا لهذه الفكرة فإنّ -"الأصل" إمّا أن يكون:

أ. "**افتراض استعمال**"، وهذا الاستعمال الافتراضي يجري على المقدرة اللغوية ويجري مع قواعد استعمال اللغة، بحيث يكون التركيب مقبولاً في اللغة من جهة اللفظ والمعنى، ويدلّ سيبويه على مفهوم "أصل الاستعمال" بعبارته:" وهذا تمثيل وإن لم يتكلم به"[16]

ب. **استعمال فعليّ**، إلا أنّه ليس شائعًا، مثال ذلك قولهم في الجمع: حضر زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ، إذ المستعمل: حضر الزيدون.

قاعدة الأصل بالنظر إلى أصول النّحو

استعمل النّحويون "الأصل" و"الأصول" في بحث مسائل الكلام عند العرب، وبينهما فرقٌ، وإن كانا في اشتقاقٍ واحدٍ، فـ"الأصلُ" يُراد به معرفةُ أوّل استعمال العرب لكلامهم، ومثالُه إنْ قلت:"حضر الزّيدون" فإنّ الأصل فيه:" حضر زيد وزيد وزيد" وهذا استعمال يرجع إلى أصل آخر وهو قولك:"حضر زيد، وحضر زيد، وحضر زيد" فلمّا كان الحضور واقعًا من كلّ زيد جمعوا الحضور، وذكروا كلّ زيد منهم، ثم جمعوا بينهم بما يدلّ على أنّهم قاموا بالفعل جميعًا، فقالوا:"حضر الزيدون" اختلف الاستعمال ولم يختلف المعنى، وإنّما كان ذلك للإيجاز والاختصار.

أمّا "الأصول" فمادة غيرُ الأصل، فـ"أصول النّحو" علم يبحث فيه عن أدلة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلتُه، وكيفية الاستدلال بها، وحالُ المستدل"[17]، فظهر من ذلك أنّهما موضوعان

مختلفان؛ فـ"الأصلُ" هو أول الاستعمال اللغويّ، والأصول علمٌ يدرس ذلك الاستعمال؛ غير أنّ العلاقة بين الأصل والأصول ترجع إلى منهج يولي ترتيب أحدهما على الآخر؛ أي أنّ أحد القسمين (الأصل أو الأصول) محمول على الآخر؛ من ذلك "السماع" فهو أصل من أصول النحو، وهو أحد أقوى أدلة النحو على الاستعمال؛ إلا أنّ السماع – وهو أصلٌ من أدلة النّحو- قد لا يكون شاهدًا على أصل الاستعمال؛ وقد ورد في البيت دليلاً من السماع وشاهدًا على أول الاستعمال، قال الشاعر:

كأنّ بين خلفها والخلف كشة أفعى في يبس قف[18]

استعمل العطف على الأصل، وهو مسموعٌ؛ غير أنّه ليس بقياس، فخالف الأصل القياس، ويصحّ العكس، أي أنّ القياس خالف الأصل، لأنّ الأولى مراعاة الأصل، إلا أنّ هذا الحكم (القياس خالف الأصل) سيقود إلى إشكال من حيث إنّ القياس أنْ تقول:"كأنّ بين خلفيها" أنْ تجيء بالكلام على ما هو شائعٌ مقيسٌ؛ والسماع يمثل شيئين في الفكر النّحوي: **الأول**، الكثرة في الاستعمال الجاري على القاعدة، **والثاني**، أصالة الاستعمال من جهة أنّ العرب قالت به أول الأمر.

أمّا القياس فهو" حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلةٍ جامعة"[19] وهو مسألةٌ خارجة على الأصل في الاستعمال، راجعة إليه بالعلة؛ ذلك أنّ القياس يكون فيما جاء من الكلام (=الاستعمال) غير المنسوب إلى العرب المحتج بقولهم، غير أنّك تقيس على قولهم المحتج به (=أصل الاستعمال)[20] فما كان من الكلام مقيسًا لا يُعد أصلاً من حيث استعماله، لأنّه غير منقول بلفظه، ويُعد أصلاً من جهة حمله على أصل مستعمل لوجود علة جامعة، لكنّ علاقة الأصل بالقياس تنطوي على إشكالات في البحث النّحوي، فكل "مقيسٍ عليه" أصلٌ ولا ينعكس؛ فقد جوز النحاة القياس على الفرع دون الأصل[21] كما أنّهم حملوا الأصل على الفرع بالعلة[22]

أمّا العلة، فضربٌ من التقعيد، ودخولها في فكرة "الأصل" يرجع من كون العلة تبيانًا وسببًا لحمل ما هو ليس بأصلٍ، فالفروع لا تَغْنَى عن العلة، مقابلاً لـ" الأصل الذي لا يصحّ أن تجيء له بعلة"، إذ الأصل عينه ضربٌ من التعليل، غير أنّه باب من التعليل ضعيف؛ لأنّه يقْفُ الاجتهاد والقياس؛ وأنّ الحكم- بحسب جلّ النحاة – أنما "ثبت بالعلة لا بالنص، لأنّه لو كان ثابتًا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسدِّ باب القياس... وإذا فُقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيسًا من غير أصل، وذلك محال، وذهب بعضهم إلى أنّ الحكم ثبت في محلّ النص بالنص، وفيما عداه بالعلة في جميع أبواب العربية، وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأنّ النص مقطوع به، والعلة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالتها على المظنون به، ولا يجوز أن يكون الحكم مقطوعًا به

مظنونًا في آن... وهذا محال، والرد على ذلك أنّ الحكم إنّما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكنّ العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم"[23]، فكان استصحاب الحال دليلا ضعيفًا لأنّه لم يقو بالعلة.

وعلى هذا فإنّ معنى مصطلح" الأصل" في نظرية الأصل يختلف عن معنى مصطلح " الأصل" في نظرية الأصول؛ فمعنى الأول: ما يكون عليه كلام العرب أول استعماله، وتكثر علة الأصل حيث لا يكون للقياس جمة من التعليل، لأنّك إذا عللت بالأصل فقد أبطلت الاجتهاد ورجعت في الكلام إلى أول أمره، فـ" ما جاء على الأصل لا يُسأل عنه"[24] لأنّك أبقيت "حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم نقل الدليل عن الأصل"[25]كـ" فعل الأمر" فأنه مبنيٌّ لمجيئه على ما يستحق أول استعماله، ولا دليل على مشابهته الأسماء، فبقي على أصله"[26] وهذا ما يسمّيه النحاة "استصحاب الحال" ويعدونه أضعف أدلة النّحو؛ لأنّه خارج عن العلة، ولأنّ النّحو كله على القياس[27] وهو "حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما"[28].

قاعدة الأصل واستصحاب الحال

تبيّن قبلاً أنّ "الأصل" يراد به حالُ الكلام أولَ الاستعمال، أو ما ينبغي أنْ يكونَ عليه الكلام أولّ حاله، أمّا استصحاب الحال فيراد به" إبقاءُ حالِ اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل"[29] وفي الاصطلاحين (=الأصل واستصحاب الحال) معنىً واحدٌ هو حال الكلام أولّ استعماله، إلا أنّهما مستعملان في البحث النّحوي من وجهة تجعل كلاً منهما قاعدة أو دليلاً منفصلاً عن الآخر.

فاستصحاب الحال أن تبقي الكلام على أول استعماله، وبهذا المعنى يصدق على استصحاب الحال أمثلة الأمر، وأغلب الحروف؛ لأنّ الحرف لم يصر ذا معنى بذاته، ولم يدخله إعراب، ولم يُزد مبناه و لم ينقص، ولم يستعمل بغير ما استعمل به، فلا علة إذًا لكونه على هذه الشاكلة إلا أنّه جاء على أصله كما استعمل أول الأمر.

أمّا مصطلح "الأصل" فيستعمل على أنّه علة أو سبب لتبيان أصل الكلام الخارج على الشيوع أو الكثرة، لرده إلى أصله؛ ففكرة الأصل مرحلة تالية لمرحلة التقعيد، فلا أصل ولا فرع حيث القاعدة مساوية للنص(=الاستعمال) وعلى هذا فإنّ استصحاب الحال من أضعف الأدلة[30]، -بحسب النحاة- لأنّه دليل على أنّ الكلام باق على أول استعماله، وضَعْفُه آتٍ من خروجه على التعليل، فإن أتيت بالكلام على أصل استعماله فليس لك أن تذكر فيه علة أو سببًا، فإن خالف الاستعمال القاعدة احتجت إلى التعليل من جهتين:

الأولى: أن يخرج الكلام من شيوعه إلى أن يصير شاذًا (لا يساوي الأصل) وشذوذه أن يصير من استعمال إلى آخر ليس بأصل، ومن قاعدة إلى أخرى، وهذا يحتاج إلى تعليل، كقراءة: "إنّ

هَذَان لَسَاحِرَان" (طه/63) ومثله (ما) الحجازية، فإنّها تنصب الخبر في لغة، ويبقى على حاله من الرفع في أخرى.

الثانية: أنْ يخرج الكلام من شيوعه إلى أصلِ استعماله (=الأصل) وهذا ما لا يحتاج إلى علة؛ لأنّك أتيت بالكلام بما ينبغي أن يجيء عليه، كأنْ تقول:" جاء زيد وزيد" تريد أنّ الإتيان من الاثنين، غير أنّك لم تستعمل الشيوع، ولم تخالف القاعدة، من جهة سلامة التركيب؛ ونحو ذلك (استحوذ) "فإنّ بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنّه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك"[31].

استدراك

جاء " زيد وزيد" أصلٌ وليس باستصحاب حال، من قبل أنّ الشائع " جاء الزيدان" لأنّك تعلل حال التثنية بأصل الاستعمال، ولم يكن " جاء زيد وزيد" إلا في الشعر.

"افعلْ" وما شابه، والحروف أيضًا، استصحاب حال، لأنّ ذلك كلّه على أصله لم يتغير، لا من جهة المبنى، ولا من جهة البناء والإعراب.[32].

مسائل من التعليل بالأصل، محاولة لإجراء تفسيرات منطقية

1. حركات البناء أصلٌ أم حركات الإعراب؟

القول في أيّ الحركات أصلٌ، أحركات الإعراب هي أم البناء، إنّما يقوم على مسألة الإعراب والبناء في الكلم أيّهما أصل لغيره؟ علة ذلك أنّ الحركات تمثل جانبًا صوتيًا واحدًا، فالرفع هو عينه الضم، وكذلك النصب والجر عينها الفتح والكسر، ومن غير المنطقيّ أن تكون "الضمة" في "جاء زيدُ" أصلا لـ"الضمة" في لله الأمر من قبلُ" من كونها ضمة في كلٍّ، غير أنّها مسألة ترجع إلى استعمال الضمة في المثلين للإعراب هي أم للبناء، ففكرة الأصل إذًا في حركات الإعراب والبناء قائمة على فكرة الأصل في الإعراب والبناء، كالآتي:

1. جاء زيدٌ، (الضمة) في زيد أصلٌ؛ لأنها حركة إعراب والإعراب أصل
2. من قبلُ، (الضمة) في "قبل" فرع؛ لأنها حركة بناء، والبناء فرعٌ

ويصحّ عكس التمثيل إذا عُدّ البناء أصلاً، فهذه من المسائل غير المقطوع بها[33]، فذهب بعضهم إلى أنّ "حركات البناء هي الأصل، وأنّ حركات الإعراب فرعٌ عليها، لأنّ حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً لما يتغير"[34] وفيه نظر من أمور:

أولها: أنّ الإعراب إنّما يدخل الكلم" بعلة المعنى"[35] وهو زيادة[36] فكان بذلك طارئًا على الاسم غير أصل فيه، وإذا كان كذلك فإنّ البناء قبلٌ عليه.

ثانيها: أنّ السكون أول البناء[37] والسكون (= عدم الحركة) علامة على الإعراب في باب الجزم، إلا أنّه يكون في الجزم بسبب من العامل[38] فدلّ ذلك على أنّ السكون في البناء أصل للسكون في الإعراب؛ من قبل أنّ العامل دخيل على الكلم ليس أصلاً فيه، ومن قبل أنّ أصل كلّ كلمة اسمًا كانت أو فعلاً أو حرفًا أن تكون ساكنة الآخر[39].

وقد فطن الشريف الرضي إلى هذا المشكل (العلاقة بين الحركة والعلامة)، فشرع يقيم علاقة بين أنواع الإعراب وحركاته يقول:"وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه؛ فسمى حركة البناء ضمًا وحركة الإعراب رفعًا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا"[40]، وقول الرضي يدلّ على أنّ "الضم" أصلٌ "الرفع"

ويقول الرضيّ: "وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أي أقمته بفتحك إيّاه، فسميت حركة البناء فتحًا وحركة الإعراب نصبًا، وأما جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضه، فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي، فسمى حركة الإعراب جرًّا وخفضًا، وحركة البناء كسرًا،...ثم الجزم بمعنى القطع"[41].

ويفرق النحويون بين الضم والرفع، والنصب والفتح، والكسر والجر، والجزم والوقف من حيث كونها علامات إعراب أو بناء، "فإذا كانت الضمة إعرابًا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعًا"[42] "وأما إذا كانت علامة بناء فلا تسمى إلا الضمة"[43] "والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقًا"[44]، ولعل هذا الفرق بين الضم والرفع يتجاوز النظر إلى التشكل الصوتي – إذ كلاهما واحدٌ من حيث التشكل الصوتي- ولعل التفريق بين المعنى الاصطلاحي واللغوي يقوم على أساس من فكرة المعاني النحوية، لكن لا مبرر علميًا لكون علامات الإعراب أصلا لعلامات البناء،

إنّ الغرض من تسمية هذه الحركات هو "إفادة نفوسها فقط، فإذا قلت ضُمّ الكلمة فالمعنى أظهر لفظ الحركة المخصوصة فيها،...ولما وجدوا هذه الحركات قد أتت دالة على معان وصار اختلافها علمًا لاختلاف المعاني، كالفاعلية والمفعولية والإضافة جعلوا لها في هذا الحد أسماء مفردة؛ لأنها قد تغيرت عن أحوالها وصارت تذكر لا لتفاد أنفسها ويقع اللفظ بها، بل ليدل ذكرها على أحوال ومعان، فغيروا الاسم لتغير المعنى"[45]، "فإذا قلت رفعت الاسم، فكأنك قلت ضممته ضمة أردت بها الدلالة على المعنى المخصوص"[46].

فالرفع والنصب والجر، مصطلحات لا تعدو كونها وصفًا للحركات المنطوقة، أما المعاني المأخوذة منها، فإنما كان لغلبة حضور هذه الحركات في المعنى النحوي المخصوص بها، مجمل القول، أن

علامات الإعراب ليس أصلا لعلامات البناء من جهة أصل نطقهما، بل جاء من حمل هذا "الأصل" على قواعد معتبرة في حمل وظيفة البناء فرعا على وظيفة الإعراب.

اعتراض

ما الدليل على أنّ العامل دخيل على الكلم غير أصل فيه؟

الدليل إجماع النحاة أنّ الإعراب لا يكون إلا بالعامل، فحده "اختلاف الأواخر لاختلاف العوامل[47]" فدلّ على أن العامل يدخل الاسم تبعًا للمعنى، فالمعنى قبلٌ عليه، من حيث إنّ المعنى سبب في دخوله الكلام، فعاملُ الرفع يدخل الكلم بسبب من المعنى المتحصل في إعراب الرفع، وكذلك سائر أنواع الإعراب. وإجماعهم على أنّ أصل كل كلمة أن تكون ساكنة الآخر؛ أمّا سكون الجزم فعارض ليس أصلا، لأنّ مردّه إلى العامل، والساكن مصطلح في البناء[48]، ونظيره في الإعراب الجزم؛ والفرق بين سكون البناء وسكون الجزم، أنّ الأول يخرج من نطاق فكرة العامليّة، والثاني يكون في الآخر بأثر من العامل؛ فغياب الحركة في البناء غير معلل، وكأنّ أصل الكلم أن يكون غير محرك.

2. فكرة التثنية والجمع عند التعليل بالأصل

التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول:" قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل:" قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو" إلا أنّهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار، والذي يدلّ على أنّ الأصل هو العطف أنّهم يفكّون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار، كقول الشاعر:

كأنّ بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك[49]

وعلى أصل التثنية يقاس أصل الجمع، "فالجمع صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين"[50] فإذا قلت:" قام الزيدون" فالمعنى:" قام زيد وزيد وزيد" بالعطف على الأصل، وإن لم يكن مستعملاً في الكلام أن تأتي بالثلاثة، إلا أنّه القياس، أي قياس العطف في الجمع على العطف في التثنية بعلة الأصل.

3. اسمية "كيف" بعلة الأصل

لم يحسُن في " كيف" حدّ الاسم ولا الفعل ولا الحرف، من جهة أنّ الاسم معرب باختلاف المعاني عليه وليس ذلك في " كيف"، ومن جهة أنّ الفعل له وزن مخصوص في مبناه ومعناه، فلا تكون "كيف" على " فَعَلَ أو يَفْعَلُ أو افْعَلْ" ولا فيها معنى الحدث أو الزمن، ومن جهة أنّ الحرف لا يفيد معنى مع كلمة واحدة، فلا يصحّ[51] أن تقول:"إلى محمدٍ " تريد معنىً، و " كيف" تفيد، فتقول:" كيف زيدٌ؟" فيكون معنى، "وإذا بطل أنْ يكون فعلاً أو حرفًا وجب أنْ يكون اسمًا؛ فإنْ

قيل: فعلامة الاسم لا تحسنُ فيه كما لا تحسنُ فيه علامة الفعل والحرف، فَلِمَ جعلتموه اسمًا ولم تجعلوه فعلاً أو حرفًا؟ قيل: لأنّ الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرعٌ، فلمّا وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة كانَ حمله على الاسم الذي هو الأصلُ أولى من حمله على ما هو فرع"[52] وجعل "كيف" اسمًا – بحسب النحاة – إنّما مرده مسألة أكثر تعقيدًا، وهي مسألة البناء والإعراب، فلو جعلوا "كيف" حرفًا لكانَ الحرف بذلك هو الأصل، ولكان أصلُ الكلام غيرُ معرب، فلم تصرْ "كف" بعلة ما تقدم (البناء والإعراب) إلا اسمًا، ولو لم تصرْ "كيف" اسمًا لأدى ذلك إلى مخالفة الأصول - من جهة أخرى – في قسمة الكلام؛ إذ الكلام اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ[53] فإنْ لم يصحّ في "كيف" أنْ تكونَ أحد هذه الأقسام الثلاثة وجب أن يكون في الكلام قسمٌ رابع يحسن في "كيف" حده، وهذه مخالف للأصل الذي عليه النحاة من أنّ أقسام الكلام اسم وفعل وحرف، غير أنّ عدّ "كيف" اسمًا بعلة الأصل–وفق ما قدمه النحاة- غير مقنع، وقد حاول تمّام حسّان تقديم تصورات جديدة لقسمة الكلم في العربية؛ محاولا إجراء تعليلات أكثر منطقية؛ غير أن الإشكال الذي رافق قسمة تمام حسان يكمن في إيجاد تعليل يضبط الأحكام الصارمة.

ولفهم عدّ "كيف" في قسمة الأسماء يجب أنّ ننظر إلى الكلمات على أساس وظيفتها في السياق، فالألفاظ تقدم وظائفَ نحوية في النص، ولعلّ أكبر معنى وظيفي للكلمات في السياق هو وظيفة معنى "الإسناد"، ويكون الإسناد في عنصرين من الكلام: **أحدهما**، مسند، **والآخر** مسند إليه، والاسم يقوم بوظيفتي الإسناد؛ إذ يقع الاسم مسندًا إليه أو مسندًا، وقد اعتمد سيبويه في تصنيفه الكلم إلى اسم أو فعل أو حرف كون اللفظ يصحّ إسناده والإسناد إليه، أو لا يصحّ، فكلّ ما قبل صفة الإسناد بقسميها يصحّ عدّه اسمًا، أما الفعل فلا يصح فيه إلا جانبًا من الإسناد، وهو وقوعه مسندًا، فلم يكن الفعل مخبرًا عنه أبدًا؛ لذا فإنّ عدّه اسمًا منقوضٌ من كونه غير مسند إليه قبلاً لكونه ذا دلالة زمنية؛ فقد يكون الاسم ذا مدلول على الزمن، وذلك الاسم المشتق؛ يعني هذا أنّ خصوصية الفعل في دلالته على الزمن ليست علة في جعله فعلاً؛ وإنْ كان بعض الكوفيين يجعلون الاسم المشتق(= فاعل وما أشبه) فعلاً من حيث هو دالٌ على الزمن.

وقد أجرى سيبويه تحليلاً يصنف فيه الكلم على أساس يضمُّ فيه الألفاظ تحت قسم واحد لاشتراكها بصفة ميّزة، غير أنّه اعتمد في تصنيفه الألفاظ من جهة استعمالها في السياق لا على أساس إفرادها؛ فقد يصير الظرف (= اليوم وأشباهه) اسمًا لا من كونه مفردًا، إنّما من كونه مستعملاً بوظيفة يقوم بها الاسم في السياق، وعلة جعل بعض الألفاظ أسماء، وبعضها الآخر أفعالاً، أو حروفًا ترجع إلى ما تشغله الألفاظ من خصائص نحوية من جهة استعمالها في الإنجاز اللغوي؛ إذ تعد صفة الإسناد علة في بناء قاعدة تقسيم الكلم، مقابلاً لخصائص أخرى في الألفاظ لا تصلح علة للتقسيم، ووفقا لذلك

فإنّ عد "كيف" اسمًا آتٍ مما تشغله من وظيفة الإسناد في السياق، فكانت بذلك اسمًا بعلة أصل استعمالها الوظيفي.

المصادر والمراجع

1. الأشموني: نور الدين أبو الحسن، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني**، بدر الدين: أبو محمود، القاهرة، إحياء الكتب العلمية،1900م.

2. الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**،68، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1957.

3. أبو البركات الأنباري: عبدالرحمن بن محمد أبي سعيد،

– **ـ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**،121،تقديم وتحقيق، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.

– **ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف**، محمد محي الدين عبدالحميد.

– **ـ أسرار العربية**، تحقيق، محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.

– **ـ لمع الأدلة**، تقديم وتحقيق، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، **1971**.

4. الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر، **المذكر والمؤنث**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤؤون الإسلامية، مصر، القاهرة.

5. الجرجاني: عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد أبو بكر: **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد، الجمهورية العراقية،1982م.

6. الشريف الجرجاني: علي بن محمد، **التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.

7. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن حني، **الخصائص**، تحقيق، محمد علي النجار.

8. ابن الحاجب النحوي المالكي: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر:

– **الأمّالي النحوية أمالي القرآن الكريم**، تحقيق، هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، 1985م.،

– **الكافية في النحو**، شرح الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، دار الكتب العلية

– **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.، بيروت-لبنان.

9. أبو الحسن: أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق، عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط، 1991

10.الحلواني: محمد خير، **أصول النحو**، مكتبة الشهباء، حلب.

11.وابن الخباز: أحمد بن الحسين، **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**، تحقيق، حامد العبدلي، دار الأنباري، بغداد، ط1، 1991.

12.ابن الخشاب: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد، **المرتجل في النحو**، تحقيق، علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1972م.

13.الدينوري الجليس النحوي: الحسين بن موسى، **ثمار الصناعة في علم العربية**، تحقيق، حنا حداد، وزراة الثقافة، عمّان، ط1، 1994.

14.الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، **مختار الصحاح**، حققه وخرج أحاديثه، يحيى خالد توفيق، تقديم الأستاذ، عبدالوهاب فايز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1998م.

15.الزبيدي: سعيد جاسم، **القياس فس النحو العربي، نشأته وتطوره**، دار الشروق، ط1، 1997م.

16.الزبيدي: محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**.

17.الزجاجي: أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو، تحقيق**، مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، 1959م.

18.الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق، محمد محمد عبدالمقصود، وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 2001م،

19.ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988م.

20.سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

21.السيوطي: جلال الدين:

– **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط، 1979م.

– **الاقتراح في أصول النحو**.

22.والشاوي: يحيى، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، تحقيق عبدالرازق السعدي، دار الأنبار، بغداد، 1990.

23.والعكبري: عبدالواحد بن علي، **شرح اللمع**، تحقيق، فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1984.
24.الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **التكملة**، تحقيق كاظم بحر مرجان، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط2، 1999م.
25.الفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقري، **المصباح المنير في غريب "الشرح الكبير للرافعي"**، تحقيق، عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، ط2.
26.وابن معطي: زين الدين يحي، **الفصول الخمسون**، تحقيق، محمود الطناحي، مكتبة الإيمان،
27.الملخ، حسن خميس، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، ط1، 2001م
28.ابن هشام الأنصاري: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك،** محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط5، 1966م.
29.ابن يعيش: موفق الدين أبو البقاء الموصلي، **شرح المفصل،** قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
30.ابن الورّاق: أبو الحسن محمد بن عبدالله، **علل النحو**، تحقيق محمود محمد نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.ط1، 2002.
31.بشارات، أحمد محمد، **صيغ الأمر في الإعراب أو البناء، قراءة جديدة في البنية التركيبية والوظيفة الدلالية**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد 14، العدد 1

الهوامش:

(1) الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، مختار الصحاح،18/1، حققه وخرج أحاديثه، يحيى خالد توفيق، تقديم الأستاذ، عبدالوهاب فايز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1998م.

(2) الزبيدي: محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، 447،27؛ والفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب "الشرح الكبير للرافعي، تحقيق، عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، 14/1

(3) أبو الحسن: أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة،109/1، تحقيق، عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1991؛ والفيومي: أحمد بن محمد، المصباح المنير،14/1

(4) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس،447/27

(5) فـ" آدم" - عليه السلام - أصلٌ من حيث هو أول جنسه، ومن حيث إنّه طينٌ في أصل خلقه، لا من كونه آدميًا؛ فكونه آدميًا (= إنسان) شيءٌ، وكونه أول آدميّ جنسه شيءٌ أصلٌ، وكونه طينًا هو أصل خلقه، فتوافر الأصل في "آدم" - عليه السلام - من كونه بدءًا في جنسه وطينًا في أصل خلقه، إذ لا آدميّ قبله أصلُ خلقِه الطين؛ مع أنّ الطين إرثٌ في جنسه.

(6) الجرجاني: عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد أبو بكر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد، الجمهورية العراقية،1982م 99/1

(7) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن حني، الخصائص، 300-312، وغيرها، تحقيق، محمد علي النجار.

(8) معجم مقاييس اللغة، 109/1

(9) انظر عبدالحميد، محمد محي الدين، عدة السالك إلى أوضح المسالك، 1\ 36، حاشية كتاب أوضح المسالك لابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت

(10) للوقوف على مسألة بحث "الأصل" وفق منهج أغلب النحويين قديما وحديثا انظر الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، ط1، 2001م ص75.

(11) انظر حسن الملخ، نظرية الأصل في النحو العربي، ص 83 وما بعدها

(12) انظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق، محمد محمد عبدالمقصود، وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 2001م، 333؛ وانظر ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء الموصلي، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،10/7؛ وانظر الرضي، شرح الكافية، 21/1.

(13) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق كاظم بحر مرجان، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط2، 1999م، ص306

(14) الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، القاهرة، 1\57.

(15) انظر بشارات، أحمد، صيغ الأمر في الإعراب أو البناء، قراءة جديدة في البنية التركيبية والوظيفة الدلالية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد 14، العدد 1، 115.

(16) انظر للتمثيل على ذلك عند سيبويه، الكتاب، 1\375، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988م.

(17) السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن محمد، الاقتراح في أصول النحو، 21، تحقيق، أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، لبنان، ط1، 1988. وأبو البركات الأنباري: عبدالرحمن بن محمد أبي سعيد، لمع الأدلة، 80، تقديم وتحقيق، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.

(18) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية،47، تحقيق، محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.

(19) أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو،121،تقديم وتحقيق، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.

(20) انظر، في أصول النّحو، سعيد الأفغاني،68، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1957.

(21) الخصائص،113/1

(22) انظر أمثلة حمل الأصل على الفرع عند ابن جني، الخصائص، 300/1- 312

(23) أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 121-122.

(24) الأشموني: نور الدين، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 65/1، 103ومعه شرح شواهد العيني، بدر الدين: أبو محمود، القاهرة، إحياء الكتب العلمية،1900م. وابن معطي: زين الدين يحي، الفصول الخمسون، 167، تحقيق، محمود الطناحي، مكتبة الإيمان، 1977. وابن الخباز: أحمد بن الحسين، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، 98/1، تحقيق، حامد العبدلي، دار الأنباري، بغداد، ط1، 1991.والعكبري: عبدالواحد بن علي، شرح اللمع، 273/1، تحقيق، فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1984. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف،30/1، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد.

(25) أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 46

(26) انظر أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 46

(27) السيوطي، الاقتراح، 38، الزجاجي: أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو،41، تحقيق، مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، 1959م.

(28) أبو البركات الانباري، لمع الأدلة، 93، والإغراب في جدل الإعراب، 45؛ وانظر الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النّحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، ط1، 1997م، 34 وما بعدها.

(29) الإغراب في جدل الإعراب، 46. والشاوي: يحيى، ارتقاء السيادة في علم أصول النّحو، 97، تحقيق عبدالرازق السعدي، دار الأنبار، بغداد، 1990.

(30) محمد خير حلواني، أصول التحو، 126، دار الأطلسي، المغرب، 1983. وتمام حسان مخالف لذلك، حيث يرى أنّ استصحاب الحال من الأدلة القوية. انظر كتابه" الأصول"

(31) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988م.، باب ذكر الأصول،ذ/57

(32) مع أن الكوفيين يقولون بإعراب صيغ الأمر بغير اللام حملا لها على الأمر باللام في قولك:" لتفعل" واغلب النحاة.

(33) انظر الأنباري، أسرار العربية،20

(34) الأنباري، أسرار العربية، 20

(35) ابن يعيش: موقف الدين أبو البقاء الموصلي، شرح المفصل،49/1، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ابن الخشاب: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، 34، تحقيق، علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1972م.

(36) ابن الورّاق: أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحو، 199، تحقيق محمود محمد نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.ط1، 2002.

(37) أنظر المرتجل في شرح الجمل،34/2، الجرجاني: عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد أبو بكر، المقتصد في شرح الإيضاح،125/1-126، تحقيق، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد، الجمهورية العراقية،1982م.

(38) ابن الحاجب النحوي المالكي: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، الأمّالي النّحوية أمالي القرآن الكريم،73/4، تحقيق، هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، 1985م.،

(39) الزجاجي الإيضاح في علل النّحو،11/2، والاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية الشافية،223/2

(40) الرضي الاستراباذي، شرح الكافية في النحو،24/1.

(41) الرضي الاستراباذي، شرح الكافية في النحو،24/1.

(42) ابن السراج، الأصول في النحو، 46/1.

(43) سيبويه، الكتاب، 204/2.

(44) الرضي، شرح الكافية، 24/1.

(45) الجرجاني: عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، 101/1.

(46) الجرجاني عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، 101/1.

(47) الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، 91، والشريف الجرجاني: علي بن محمد، التعريفات،31. مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.

(48) أنظر ابن الخشاب: عبدالله بن احمد البغدادي: المرتجل في شرح الجمل، 34. علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1972م.

(49) أسرار العربية، 47، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، 169/1، وشرح الرضي على الكافية، 2/...، حاشية الصبان: باب المعرب والمبني111/1، وإصلاح المنطق باب الفرق بين الحروف الخمسة

(50) أسرار العربية، 48، وإن صح أن أقل الجمع اثنان غير أن المشهور الثلاثة، انظر أوضح المسالك، باب شرح الكلام،12/1

(51) أسرار العربية، 16، والدينوري الجليس النحوي: الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، 35، تحقيق، حنا حداد، وزراة الثقافة، عمّان، ط1، 1994.

(52) أسرار العربية، 16

(53) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب،1\ 12، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988م